نقابة الأطباء ترفع أجور الفحص الطبي

ميسانيون: مهنة الطب أصبحت تجارة، والمريض المعوز تهلكه تكاليف الفحص والعلاج

فيما لم ينف رئيسا نقابتي الاطباء والصيادلة في ميسان ظاهرة قيام بعض أصحاب الصيدليات الأهلية بدفع بدلات إيجار العيادات الخاصة لعدد من الأطباء مقابل توجيه مراجعيهم لشراء الدواء من صيدلياتهم حصرا، أكدا أنها حالات فردية وفي نطاق ضيق ولا يمكن تعميمها على الجميع.

لكنّ عدد غير قليل من أصحاب الصيدليات الأهلية أفادوا في احاديثهم لـ"المدى"، خلال جولة ميدانية، بشيوع ما وصفوه بـ"التبادل المنفعي غير المشروع" بين صيدليات عدة وأطباء كثر في مدينة العمارة.

ولفتوا الى ان الأمر لا يقتصر على ذلك بل يتعداه الى علاقات مماثلة بين الأطباء وأصحاب مختبرات التحليل والسونار، واصفين هذه العلاقات بـ"التجارية التي تفتقر الى النزاهة وتتنافى مع مبادئ وأخلاقيات مهنة الطب النبيلة التي تحولت الى تجارة فاسدة"، على حد وصفهم.

المواطنون الذين التقتهم "المدى" في عدد من العيادات الخاصة والصيدليات، شكوا من ارتفاع تكلفة الفحص الطبي والمختبرات والعلاج.

ميسان / رعد شاكر

ويقول المواطن حسين عزيز في حديثه لـ"المدى": ان المشكلة ليست في أجور الطبيب (الكشفية) البالغة ١٠ آلاف دينار فحسب، بالرغم من ان الكثير من الفقراء لا يمكنهم تأمين هذا المبلغ، "لكن المشكلة في تكاليف التحاليل المختبرية والعلاج التي تشكل العبء الأثقل على كاهل الغالبية العظمى من المرضى وذويهم".

وتابع بالقول: "تصور ان أقل وصفة طبية لأبسط حالة مرضية تكلف ما بين ٢٥ – ٣٠ الف دينار ما عدا تكاليف التحاليل المختبرية وأجرة الطبيب".

وبشأن سؤال "المدى" عن سبب مراجعته لعيادة طبية اهلية بالرغم من وجود العديد من المراكز الصحية والمستشفيات العامة، اجاب: "هنا يعتني الطبيب بك أكثر، ثم انني سبق وان راجعت استشارية المستشفى قبل مدة ووصف لي الطبيب المعالج بعض الأدوية من صيدلية المستشفى ولكنها من مناشئ رديئة ولم تشفني لذا ها انا أراجعه في عيادته الخاصة عسى ان يصف لي دواء افضل".

فيما علقت أم أحمد وهي تنتظر دورها في عيادة أخرى بالقول: "الطب صار تجارة"، مبينة ان مراجعة الطبيبة والعلاج والتحاليل تكلف ما لا يقل عن ٧٠ الف دينار في ابسط الحالات، على حد قولها.

وبررت ام أحمد في حديثها لـ"المدى" تفضيلها لمراجعة العيادات الخاصة على المستشفى الحكومي بأنها تضطر في المستشفى الى الانتظار امام غرفة الطبيب لعدة ساعات لحين ان يصل دورها "ثم ان الفحوصات هنا أفضل منها هناك وكذلك لا تتوفر في صيدلية المستشفى جميع الأدوية".

المواطن علي الموزاني، من جهته أكد ان المحافظة لا تخلو من أطباء جيدين ولكن المشكلة تتمثل في التشخيص غير الدقيق للحالات المرضية من قبل المختبرات الأهلية وعيادات الأشعة والسونار الخاصة.

واشار الى أن الكثير من مرضى المحافظة يفضلون الذهاب للعلاج في بغداد او البصرة وحتى خارج البلاد على الرغم من التكاليف الباهظة خصوصا بالنسبة لبعض الأمراض الخطيرة او المستعصية "هذا بالنسبة لمن يستطيعون تدبر المال اللازم أما الفقراء فلهم الله"، بحسب تعبيره.

الى ذلك افاد مواطنون كثر في أحاديث مع "المدى" بأن معظم أطباء العيادات الخارجية يصفون لمراجعيهم أدوية عديدة تكلفهم مبالغ كبيرة بالرغم من أنهم لا يحتاجون لبعضها وغالبا ما يلقون بهذه الأدوية بعد شفائهم في النفايات.

فيما زعم آخرون أن بعض الاطباء يوجه المريض حتى وإن كانت حالته المرضية لا تستدعي ذلك الى عيادات السونار ومختبرات طبية محددة بحجة أنه يثق بتشخيصهم، ويشكك هؤلاء المرضى بأن الأطباء يستلمون عمولة عن كل تحليل كما يقولون.

واشار البعض منهم الى ان عيادات أطباء الأسنان لم تتخلف عن اللحاق بركب بقية العيادات من جهة رفع أجور الفحص وعمليات قلع الأسنان أو حشوها أو تركيبها وباسعار باهظة بالنسبة لفئات عديدة من المواطنين.

عدد من الصيادلة – فضلوا عدم ذكر اسمائهم او أسماء صيدلياتهم – أكد لـ"المدى"، أنهم يعرفون اكثر من صيدلية تقوم بدفع ايجار عيادة أكثر من طبيب مقابل احتكار مراجعي تلك العيادات لصرف الوصفات الطبية.

وأفاد أحدهم بأن "هؤلاء الصيادلة يقومون بإضافة مبلغ على السعر المتعارف عليه لاي مادة دوائية ليتمكنوا من استرجاع ما دفعوه من بدلات ايجار عيادات الأطباء المتعاملين معهم، وبالتالي فالمريض هو ضحية هذا التآمر غير الأخلاقي الذي يستهدف سلب ماله دون وجه حق".

"المدى" لاحظت أن بيئة غالبية العيادات الخاصة متردية وغير صحية ومعظمها عبارة عن بيوت قديمة يشغلها أكثر من طبيب، لكل طبيب غرفة، اما باحة الدار (الحوش) فهو بمثابة صالة لانتظار المراجعين حيث الزحام مع انعدام التهوية، وفي حال وجود مرافق صحية فتكون مرافق واحدة فقط وصغيرة تطل بابها على صالة الانتظار والجريء وحده من يجازف بدخولها لقضاء الحاجة أمام هذا الحشد من المراجعين.

أسعار الأدوية خيالية

"المدى" طرحت مشاهداتها وشكاوى المواطنين بخصوص واقع القطاع الصحي الخاص أمام نقيب صيادلة ميسان الدكتور الصيدلاني وليد سلمان سالم، والذي يشغل حاليا منصب مدير قسم الصيدلة في دائرة صحة ميسان ويدير مذخرا طبيا أهليا.

واستوضحت "المدى" منه عن معلوماته بشأن صحة ما يشاع عن قيام بعض الصيدليات بدفع بدلات إيجار عدد من عيادات الأطباء مقابل احتكار مراجعيهم من المرضى، فأجاب" إن كذا حالات إن صح وجودها فهي مثلبة على الصيدلي والطبيب على حد سواء".

وتابع بالقول: "قد يكون صاحب الصيدلية هو مالك البناية التي يشغلها طبيب او عدة أطباء فيعمد الى خفض بدلات الإيجار مقابل تعامل الاطباء معه لتوجيه مرضاهم الى صيدليته وهي مسألة طبيعية"، على حد قوله.

واضاف سالم "أعتقد ان هكذا حالات ربما توجد على نطاق ضيق، وبالرغم من ذلك فنحن كنقابة صيادلة نعتقد ان ذلك يتعارض مع أخلاق المهنة"، مشيرا الى ان لا احد من الأطباء بإمكانه إجبار أي من مراجعيه على شراء الدواء من صيدلية محددة.

وعن شكاوى المواطنين بخصوص الأسعار المرتفعة للأدوية قال: "في زمن النظام المباد كانت الصيدليات الأهلية تجهز بحصة دوائية من قبل الدولة مع تحديد سعر الدواء وهامش الربح، لكن منذ سقوط النظام توقف التجهيز بهذه الحصة، وهو ما دفعنا الى الاعتماد على القطاع الخاص لاستيراد الادوية".

واكد سالم ان الجهات المعنية في الدولة لا زالت تفتقد القدرة على توريد الدواء، لافتا الى ان نقابة الصيادلة سبق وان فاتحت وزارة الصحة لتقوم بتزويد القطاع الخاص بالأدوية مع تحديد الأسعار دون جدوى، بحسب تعبيره.

واضاف: "بالطبع في السنوات الأولى التي تلت سقوط النظام كانت اسعار الأدوية رخيصة لكونها من مناشئ رديئة هندية وصينية وهي ادوية فعاليتها العلاجية ضعيفة، أما الآن فان الأدوية تستورد من مناشئ رصينة مثل ألمانيا وأنكلترا وفرنسا، وبالتأكيد فإن أسعارها مرتفعة بل وخيالية لبعض أنواع الأدوية".

وبخصوص ما إذا كانت الأدوية المستوردة من قبل القطاع الخاص تخضع للفحوصات قبل ضخها للسوق، بين نقيب الصيادلة ان هنالك بروتوكولا دوائيا معتمدا من قبل معظم الدول، لكنه استدرك قائلا: "إذا قلت ان جميع الأدوية المستوردة من قبل القطاع الخاص تخضع للفحص فسأكون قد بالغت، ولكنني أؤكد ان جميع أدوية المستشفيات الحكومية خاضعة للرقابة والتقييس والفحص المختبري".

والمح الى ان هناك أدوية مقلدة أي مزورة ولا يمكن للمواطن التمييز بينها وبين الأصلية، "لذلك يظن بعض المواطنين ان صيدلية ما تبيع نفس الدواء بسعر أعلى من بقية الصيدليات ولكن الحقيقة ان الفرق هو في اصالة الدواء"، بحسب قوله.

وعما إذا كان للنقابة دور في تحديد اسعار الأدوية في الصيدليات، اوضح الدكتور سالم ان النقابة سمحت بهامش ربح يتراوح بين ٣٠ – ٤٠٪ من قيمة الدواء، ومع ذلك فان الكثير من الصيادلة يخفضون هذه النسبة الى النصف ما بين ١٥ – ٢٠٪ بهدف التخفيف عن كاهل المريض.

ولفت الى ان وجود فروق طفيفة في سعر الدواء بين صيدلية وأخرى بحسب موقع الصيدلية ان كانت في مركز المحافظة او في ضواحيها او القصبات، مؤكدا في الوقت نفسه على ان اسعار الادوية في محافظة ميسان هي الأدنى قياسا ببقية المحافظات، مضيفا ان النقابة طرحت لأكثر من مرة على الجهات المعنية في وزارة الصحة والمقر العام لنقابة الصيادلة موضوع تحديد سقف اسعار الدواء في جميع مناطق العراق ولكن للآن لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن.

ولفت سالم الى ان هنالك الكثير من الالتزامات المالية المترتبة على أصحاب الصيدليات الأهلية وبالتالي تنعكس على أسعار الأدوية ومنها بدلات إيجار الصيدلية والضرائب وجباية النفايات والاعلان.

وبصفته مدير القسم الصيدلة في دائرة صحة المحافظة، قال بشأن شكاوى المواطنين من عدم توفر انواع عديدة من الادوية في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية: "الأدوية متوفرة في المستشفيات وبنسبة تقارب الـ٩٠٪، ولكن بعض الأطباء وكذلك المرضى وبحسب قناعاتهم يفضلون بعض المناشئ لنفس الدواء، فمثلا يتوفر دواء ما اسباني المنشأ ولكن الطبيب ينصح المريض او المريض نفسه يفضل المنشأ الفرنسي وبالتالي يذهب لشرائه من الصيدليات الأهلية".

نقابة الأطباء

وبشأن تذمر المراجعين من ارتفاع اسعار الفحص في العيادات الطبية الخاصة وتردي الواقع البيئي فيها، اعتبر نقيب أطباء ميسان الدكتور رضا علوان الهاشمي في حديثه لـ"المدى"، أجور الأطباء في ميسان أقل بكثير عما يتقاضاه زملاؤهم في بقية المحافظات.

وكشف عن ورود كتاب من نقابة الأطباء – المقر العام، تضمن جدولا جديدا لأجور الفحص الطبي رفع بموجبه الأجور التي تستوفى حاليا، مبينا ان الجدول تضمن الحد الأدنى والأعلى للأجور مع منح فروع النقابة في المحافظات صلاحية خفض الحدود العليا لأجرة الفحص دون الدنيا.

وبين الدكتور الهاشمي ان الجدول حدد أجرة الطبيب الممارس بأن تتراوح بين ١٠ – ١٥ الف دينار، والطبيب الأخصائي بين ١٥ – ٢٥ الف دينار، فيما تتراوح اجرة الطبيب الاستشاري بين ٢٥ – ٤٠ الف دينار.

وبالرغم من أن إقرار هذه الأجور من قبل نقابة الاطباء في ميسان سيصعد من تذمر المواطنين خاصة الشرائح الفقيرة الذين كانوا يأملون خفض الأجور، رد نقيب الاطباء قائلا: "نحن نراعي المريض الفقير، وهنالك الكثير من الأطباء وبضمنهم محدثكم لا يستوفون أجورا من بعض المراجعين الفقراء، ولو كان للنقابة بناية لفتحنا بابا للمساهمة في هذا المجال عبر تسجيل من يراجعها من المعوزين وإحالتهم الى الأطباء المتعاونين لفحصهم مجانا ولكن كما تعلمون فالنقابة بلا بناية وبريدها في حقيبتي الشخصية"، على حد قوله.

وبخصوص قيام بعض الاطباء بتوجيه المريض لاجراء تحاليل مختبرية او فحص السونار من دون الحاجة الطبية لذلك، نفى نقيب الاطباء هذا الامر وقال: "هذا كلام مردود، فالطبيب هو الأدرى بالوسائل التي تمكنه من تشخيص المرض ومدى حاجة هذا المريض او ذاك لهذه الاجراءات، وبالطبع لكل طبيب اسلوبه وقناعاته ولا أتصور ان طبيبا يجبر مريضا على التوجه لمختبر معين، وكل ما في الأمر ان الطبيب له دراية وعن تجربة بالطبع بكفاءة هذا المختبر من سواه فهنالك مختبرات غير كفوءة ولا يمكن الركون لنتائج فحوصاتها".

ولم ينف الهاشمي وجود علاقات منفعة بين بعض الصيادلة والأطباء، ولكنه وصفها بالفردية، مؤكدا في الوقت نفسه قيام بعض الأطباء بتوجيه مراجعيهم في المستشفيات العامة الى مراجعتهم في عياداتهم الخاصة، لافتا الى ان "هذه الحالات على قلتها تنحصر بالأطباء الاختصاص الجدد الذين يحاولون بناء قاعدة شعبية لهم"، بحسب تعبيره.

وشدد على ان النقابة نبهت الأطباء لمثل هذه التصرفات، مضيفا "بالتأكيد نحن كنقابة لا نعد بالقضاء على هذه السلوكيات تماما ولكننا نسعى جهدنا للحد منها على الأقل".

وعن تردي الواقع البيئي لمعظم العيادات الطبية الخاصة، بين الهاشمي ان جميع العيادات تقريبا تقع في شارع التربية وسط مدينة العمارة، ومعظم بنايات هذا الشارع قديمة، وبالرغم من استحداث بعض البنايات الجديدة ولكنها قليلة.

واشار الى ان بعض الأطباء استأجروا بنايات جيدة في مناطق بعيدة نوعا ما عن شارع التربية "ولكن اعمالهم توقفت لعدم ذهاب المرضى اليهم هناك ما اضطرهم الى العودة الى الشارع المذكور"، موضحا ان بدلات الايجار تتراوح بين ٧٥٠ ألف دينار الى أكثر من مليون دينار.

وأختتم الهاشمي حديثه بالقول: أنه لا يمكن تهميش او الاستغناء عن القطاع الصحي الخاص الذي يعد مكملا للقطاع العام، مؤكدا ان أعداد المرضى الذي يراجعون العيادات الخاصة يماثل إن لم يتفوق أعداد مراجعي المؤسسات الصحية الحكومية.

تقييم البيئة

وفي الوقت الذي اكد مدير بيئة ميسان لـ"المدى" ان دور مديريته فيما يخص العيادات الطبية الخاصة ينحصر فقط بمخلفات تلك العيادات، أشار الى أن الكثير منها تفتقر لأبسط الاشتراطات الصحية والبيئية.

وأوجز المهندس سمير عبود عبد الغفور مؤشرات تردي الواقع البيئي لقطاع الصحة الخاص، بانها تتمثل بتهالك الأبنية التي تشغلها العيادات الخاصة، وتزاحم المراجعين، وعدم توفر دورات مياه صحية، والافتقار لنظام التهوية، منوها بأن مسؤولية متابعة هذه العيادات تقع على عاتق قسم التفتيش في دائرة صحة المحافظة.

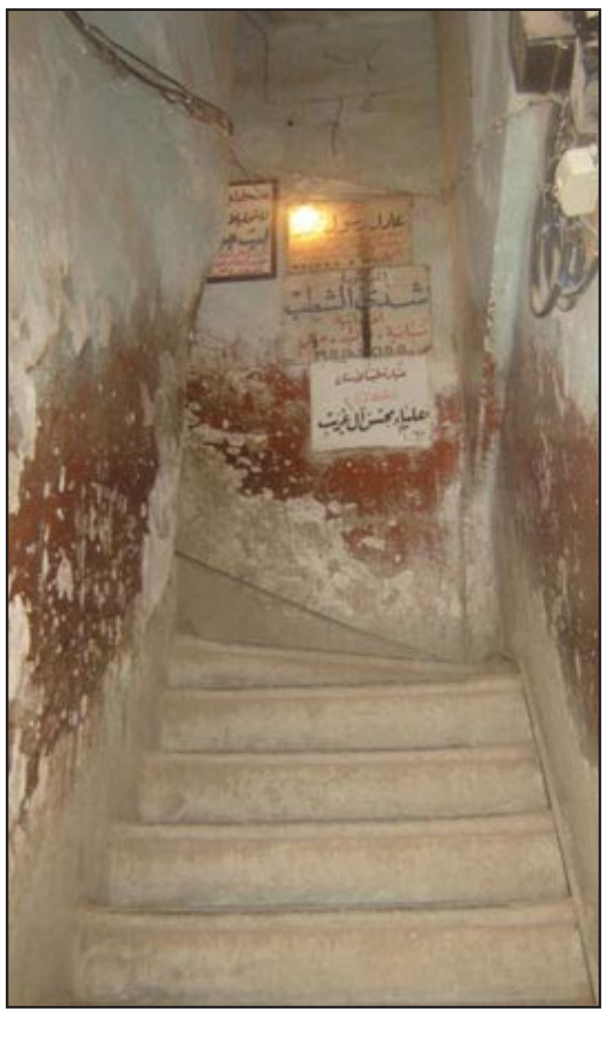

مجلس المحافظة

رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس ميسان ميثم لفتة الفرطوسي كان قد أعلن قبل أيام عن البدء بحملة لتقييم عيادات الأطباء والصيدليات الأهلية العاملة في عموم المحافظة.

وبيّن ان الهدف من هذا التقييم هو "تحفيز بعض الأطباء على تقديم المزيد من العطاء وكذلك كشف الهفوات الموجودة في بعض العيادات والصيدليات، وكل هذا يصب في مصلحة المواطن الذي لا زال يرتقب الخدمة الطبية الجيدة والبعيدة عن التجارة الربحية"، على حد قوله.

وأوضح الفرطوسي ان الحملة تنفذها لجنة تضم ممثلين عن مجلس القضاء أو الناحية ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة وقسم التفتيش في دائرة صحة ميسان، وتتضمن ملء استمارة تضمنت عشرة معايير وضعت بعد دراسة مستفيضة من قبل لجنة الصحة في مجلس المحافظة وعرضت على المجلس، مبينا ان كل معيار عليه عشر درجات وبذلك سوف تحصل كل عيادة وكل صيدلية على رقم مئوي وبعدها ترفع تلك الاستمارات إلى مجلس المحافظة للمصادقة عليها من قبل رئيس لجنة الصحة في المجلس ورئيس مجلس المحافظة، ومن ثم ارسال التقييمات إلى كل الجهات المعنية بما فيها وزارة الصحة.

وكشف الفرطوسي ان مجلس المحافظة رصد جائزة تقديرية رمزية للعيادات والصيدليات المتفوقة في هذا التقييم، كما أقر بعض العقوبات التي تتناسب والإهمال وسوء الخدمات في تلك الأماكن التي تحول بعضها إلى سوق ربحي فقط، على حد قوله.